وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية فى ٢٠٠٤/٣/٢٩ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٩/٢٨ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٥٧٧٧٥١,٦١ جنيه (اثنان مليون وخمسمائة وسبعة وسبعون ألفًا وسبعمائة وواحد وخمسون جنيهًا وواحد وستون قرشًا) وبلغت المصروفات مبلغ ٨٨٣٢٣٥,٣١٥ جنيه (ثمانمائة وثلاثة وثمانون ألفًا ومائتان وخمسة وثلاثون جنيهًا وثلاثمائة وخمسة عشر مليمًا) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٦٩٤٥١٦,٢٩٥ جنيه (مليون وستمائة وأربعة وتسعون ألفًا وخمسمائة وستة عشر جنيهًا ومائتان وخمسة وتسعون مليمًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٦٦٩٠٣٠٨,٥١٥ جنيه (ستة ملايين وستمائة وتسعون ألفًا وثلاثمائة وثمانية جنيهات وخمسمائة وخمسة عشر مليمًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٩/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن